

الأحزاب الكردية في سوريا تطرح مبادرة لحل الأزمة السورية Welatê Me

welateme.net/erebi/modules.php 

الأحد 15 أيار 2011



© welatê me

(قامشلو - ولاتي مه - شفيق جانكير) السبت 14- 5 - 2011 في اجتماع جماهيري تم عقده في مدينة القامشلي عصر اليوم طرحت فيه أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا مبادرة لحل الأزمة التي تمر فيها سوريا. المبادرة التي تلتها السيد محمد موسى محمد سكريير الحزب اليساري الكردي في سوريا، تدعو إلى إنهاء حالة الاستبداد وحكم الحزب الواحد وإنهاء احتكار السلطة وبناء الدولة المدنية الحديثة التي تケفل العدل والمساواة في الحقوق والواجبات ، وتحقيق الشراكة الحقيقة لكل المواطنين في إدارة شؤون البلاد، وترى أن القضية الكردية في سوريا قضية وطنية أساسية ويساهم حلها في حل القضايا الأخرى وتعزيز الوحدة الوطنية في البلاد، وان الصيغة المثلثة للخروج من الأزمة الراهنة تمر عبر الحوار الوطني الشامل والجاد بين مجمل المكونات الوطنية

ورأت المبادرة ان نجاح الحوار يتطلب تحقيق عدة نقاط أساسية: وهي تجنب اللجوء إلى استخدام العنف والقتل واعتماد مبدأ ولعة الحوار الوطني الشامل، ورفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية كافة، والإفراج عن جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين، وإلغاء كافة السياسات التبيذية، والمراسيم والتعميمات السرية المطبقة بحق الشعب الكردي، والدعوة لعقد مؤتمر وطني شامل، وفصل السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحماية وتأمين الحقوق الثقافية للأقليات القومية والدينية في البلاد.

وقد قرر منظمو الاجتماع – الذي ساده الفوضى وعدم التنظيم - انهاء الاجتماع فور انتهاء السيد محمد موسى محمد من تلاوة نص المبادرة، الا ان إصرار بعض الحضور وخاصة ممثلي شباب الثورة لطرح بعض الأسئلة، اضطر بعض القادة العودة والجلوس خلف الطاولة التي غطت بالعلم الكردي للاستماع الى آرائهم، وكانت فرصة لبعض هذه القيادات لالقاء مداخلات جانبية. وقد اتسمت آراء الشباب بعدم الرضى لمواقف الأحزاب وخاصة غيابها عن قيادة الجماهير التي تخرج اسبيوعيا الى الشارع للتظاهر.
المداخلات:

إسماعيل حمي (سكرتير حزب يكيتي): كنا نتمنى أن يكون الاجتماع مفتوحاً لتبادل الآراء إلا ان الاتفاق تم على تلاوة المبادرة فقط، وأضاف حمي اذا لم يستجب النظام للمبادرة ولم يطلق سراح المعتقلين ولم يغلق السجون فان هذه المبادرة ستبقى حبس الأبواب المغلقة ، وسيكون لنا موقف آخر .

نصر الدين ابراهيم (سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)): أكد ان مبادرتنا هي مبادرة وطنية بامتياز، وقد طرحناها لأننا لا نرغب ان يتحول بلادنا الى مسرح للتدخلات الخارجية ، وان يسلي فيه الدماء ، ونعمل لينعم الشعب السوري بحياة ديمقراطية... ان مبادرتنا موجهة لكافة القوى على الساحة السورية من أجل حل هذه الأزمة ونحمي هذا الوطن من الاطراف التي ترغب تحويله الى مسرح لمصالحهم الخاصة، وعلى كافة القوى الوطنية ان تجتمع وتناقش للوصول الى اتفاق باتجاه الحوار، وباتجاه عقد مؤتمر وطني لبناء وطن حر وديمقراطي، ولا يمكن ان تتحقق وحدة سوريا ان لم تتأمن فيها حقوق كافة القوميات والاديان واللغات تحت راية علم واحد.

بشار أمين (عضو اللجنة السياسية لحزب آزادي): أكد ان هذه المبادرة ليس مجرد بيان، بل لها معانٌ عميقة ، او لا اكدت المبادرة ان الأحزاب الكردية تستطيع ان تتوحد في الأيام العصيبة ، ثانياً نؤكد دائماً ان حل قضيتنا ترتبط بمسألة الديمقراطية في سوريا لذلك نحن جزء من الأزمة التي يمر بها البلد ، ولهذا طرحنا هذه المبادرة كرأي للحركة الكردية بكيفية حلها، وافهام المسألة الكردية للقوى الأخرى، بانها قضية شعب شريك في هذا الوطن ، لأن سوريا دولة متعددة القوميات، واضاف بشار أمين ان شعبنا مشارك في الحراك الجاري وان حركتنا تؤيد المظاهرات التي يقوم بها الشباب على الرغم من عدم دعوة الأحزاب لها، لأننا مع حق التظاهر، والتظاهر حق أجزاء الدستور السوري ، ونحن مع التظاهر السلمي وليس التخريبي ، نحن نطالب بالحرية والديمقراطية والمساءة ونطالب بحل القضية الكردية في سوريا .

أسئلة الحضور:

- تسائل احدهم عن السقف الزمني للمبادرة ، وماذا سيكون موقف الأحزاب ان لم يستجب النظام ؟

* اجاب على السؤال السيد اسماعيل حمي سكرتير يكيتي، أكد ان احزاب الحركة في حالة انعقاد دورى اسبيوعيا، وفي كل اجتماع يتم بحث موقف النظام، وسيكون لنا قرارات في الاجتماعات المقبلة على ضوء موقف النظام من المبادرة.

- عبد السلام عثمان (ناشط سياسي): تسائل هو الآخر عن عدم وجود مهلة زمنية في المبادرة وهي فرصة للنظام لعدم الاستجابة او الرد بشكل سريع، وعقب السيد عبد السلام على كلام السيد بشار أمين الذي قال بأنه مع التظاهر السلمي وليس التخريبي، أكد السيد عبد السلام على ان جميع النشاطات التي تتم على الساحة السورية هو تحرّك سلمي وليس تخريبي.

* اجاب السيد محمد صالح مسلم (رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي) : أكد على ان المبادرة ليست مطروحة للنظام فقط بل لمجمل القوى ، وكرر على ما أكدته السيد إسماعيل حمي بأن الأحزاب الكردية في حالة انعقاد دائم كلما تطلب الامر وان الأحزاب ستكون لها قرارات

آخر، ومن جانبه رد السيد بشار أمين على تعقيب السيد عبد السلام واكد على سلمية المظاهرات التي تجري وبأنه لم يقصد بان هناك تخريب.

- أحد ممثلي شباب الثورة أوضح للقيادات وخاصة للسيد محمد صالح مسلم رئيس PYD اوضح بان رأي شباب الثورة بالإجماع هو عدم رفع أي علم سوى العلم السوري، الا ان هناك من يأتي ويرفع أعلام ورموز حزبية، ما ادى الى حدوث اشكالات بينهم وبين شباب الثورة، * اجاب السيد مسلم رئيس (PYD) وأكد بأنه وجه أنصار حزبه بعدم رفع رموز حزبية مع مظاهرات الشباب في يوم الجمعة، وانهم ليسوا مع خروج التظاهرات من الجوامع، ولكنهم متواضعون في (ب ي د) بقرارهم بالخروج في جميع الأيام بألوانهم ورموزهم في تحركاتهم الخاصة.

- إحدى الأخوات - التي قالت إنها وأولادها يخرجون في التظاهرات- وجهت السؤال للقيادات وقالت ان الناظر هو حق ووجه حضاري للدول، وكان بإمكانكم - الأحزاب الكردية- ان تضعوا هذه الشعارات التي خلتم على اللافتات وان تخرجوا معنا في التظاهرات. ولنا عتب كبير عليكم لعدم اتخاذكم قرار الخروج إلى المظاهرات.

وفيما يلي النص الكامل للمبادرة:

مبادرة أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا لحل الأزمة الراهنة في البلاد

مع النهوض الجماهيري السلمي الذي بدأ في سوريا، منذ الخامس عشر من آذار ، والذي يهدف لتحقيق مجتمع ديمقراطي ينعم فيه جميع أبناء سوريا بمختلف طيفهم القومي والثقافي والديني والسياسي بحقوقهم الأساسية، ويتواءل مع التطورات الحاصلة في المنطقة، ويتفاعل مع هذا العصر الذي تتجه فيه البشرية نحو بناء نظم ديمقراطية وتحقيق الحرية والعدالة والمساوة. إن هذا النهوض الذي يحصل الآن في سوريا هو حراك وطني جماهيري واسع يدعو إلى إحداث تغيير ديمقراطي سلمي وتحقيق إصلاحات جوهيرية على كافة الصعد، التي من شأنها إنهاء حالة الاستبداد وحكمحزب الواحد وإنهاء احتكار السلطة وبناء الدولة المدنية الحديثة التي تتخلص العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، وتحقيق الشراكة الحقيقة لكل المواطنين في إدارة شؤون البلاد.

إن عدم استجابة السلطة لمطالب الشعب في تحقيق التحولات الديمقراطية السلمية في البلاد ومواجهة الحراك الجماهيري الاحتجاجي السلمي بالعنف ، أدى إلى خلق أزمة عميقة ، بانت تهدد بلدنا سوريا بمخاطر جدية ، الأمر الذي يتضمن تضليل الجهود والمساعي ، على مختلف المستويات ومن خلال المسؤوليات الملقاة على عاتق مكونات الشعب السوري بكل انتقاماته القومية والسياسية وشرائحه وفئاته الاجتماعية ، التلافي من أجل التفاهم على العناوين البارزة والخطوط العريضة لمبادرة وطنية شاملة لوضع الحلول العملية الجادة لمعالجة الأزمة التي تلف بلدنا وتجنبه المخاطر المحدقة وضمان تطوره وتقدمه .

إن أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا ، التي هي جزء من الحركة الوطنية والديمقراطية العامة في البلاد ، ترى أن القضية الكردية في سوريا قضية وطنية أساسية ويساهم حلها في حل القضايا الأخرى وتعزيز الوحدة الوطنية في البلاد ، وان الصيغة المثلثة للخروج من الأزمة الراهنة تمر عبر الحوار الوطني الشامل والجاد بين مجمل المكونات الوطنية. ومن أجل إنجاح هذا الحوار نرى ضرورة تحقيق ما يلي :

1- تجنب اللجوء إلى استخدام العنف والقتل تحت أي ذريعة كانت والسماح للاحتجاجات السلمية بالتعبير عن نفسها ، واعتماد مبدأ ولغة الحوار الوطني الشامل بين مختلف الاتجاهات السياسية الوطنية والذئبانية القافية التي تؤمن بالحوار سبيلاً للتفاهم .

2- تطبيق المرسوم الرئاسي القاضي برفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية ، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية كافة ، والإفراج عن جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين .

3- السماح للتيارات السياسية والأحزاب التي تمثل شرائح المجتمع بمزاولة أنشطتها الديمقراطية علينا إلى حين صدور قانون عصري للأحزاب .

4- إلغاء كافة السياسات التمييزية ، والمراسيم والتعاميم السمية المطبقة بحق الشعب الكردي ، والاستعجال في إعادة الجنسية إلى المجردين منها ، وتسجيل المكتومين في السجلات المدنية كمواطنين سوريين ، وإيلاء المناطق الكردية الاهتمام اللازم بغية إزالة آثار الإهمال المعتمد لها وتحقيق مبدأ المساواة أسوة بباقي المناطق .

5- الدعوة لعقد مؤتمر وطني شامل دون هيمنة أية جهة كانت، من أولى مهامه ، إقرار صيغة مشروع دستور جديد يلغى الامتياز لأية جهة سواء كان حزباً أو قومية ، ويتضمن الاعتراف بالتنوعية القومية والسياسية واللغوية ، ويطرح هذا الدستور على الاستفتاء العام ، وإقرار قانون جديد للانتخابات المحلية والتشريعية، وآخر لتنظيم عمل الأحزاب السياسية يراعي خصوصيات المجتمع السوري ومكوناته دون التمييز بسبب العرق أو الدين ، وإطلاق حرية الإعلام والصحافة.

- 6- ضمان فصل السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، واستقلالية القضاء وتعزيز دوره.
- 7- حل القضية القومية للشعب الكردي حلاً ديمقراطياً عادلاً في إطار وحدة البلاد ، بالاعتراف الدستوري بوجوده القومي كمكون رئيسي، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق قومية.
- 8- حماية وتأمين الحقوق الثقافية للأقليات القومية والدينية في البلاد. إن ايلاء هذه المبادرة الاهتمام اللائق من لدن جميع القوى والذئاب السياسية والثقافية على اختلاف مواقعها لا شك سينصب في خدمة تضافر كل الجهود لما فيه خير ومصلحة الشعب والوطن .

11/5/2011

أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا

وفيما يلي بعض اللقطات من الاجتماع:

